

## الحراك السياسي الحزبي بعد ثورة يناير ٢٠١١م

" دراسة ميدانية لأثر توظيف المال السياسي في الأحزاب السياسية "

د. عبدالحميد يونس زيد

### أولاً : مشكلة الدراسة

تستهدف الدراسة محاولة الكشف عن تأثير عملية توظيف المال السياسي على واقع الأحزاب السياسية الجديدة ومسار تطورها في إطار تحليل معوقات تطوير تلك الأحزاب ، إضافة إلى مستقبل الأداء الحزبي في سياق صراع القوى والمصالح والفاعِل الجديدة في مرحلة التحول السياسي بعد ثورة يناير وثقافة سياسية تقليدية ، ساهم في تأزمها أبعاداً إقليمية ودولية .

### ثانياً : أهمية وأهداف الدراسة

١. اهتمام الدراسة بالحزب كوحدة تنظيم سياسي - مؤسسة سياسية- ويمكن دراسته هنا في سياق المعايير التقييمية " لصموئيل هينجتون " كمؤشرات لرصد وتحليل البناء والأداء الحزبي ، تلك التي تمثل قدرة ومستوى الحزب على التكيف " التوافق " ، درجة ومستوى التنظيم ، مستوى الاستقلالية ، والتماسك ، ويمكن إضافة معياري القاعدة الجماهيرية ، ومستوى وقدرة الحزب على الحوار وبناء التحالفات .

٢. الكشف عن تأثير الظرفية التاريخية في سياق التحولات السياسية والاجتماعية غداة الثورة .

٣. الكشف عن البعد الإقليمي والدولي وصراع المصالح الإقليمية وتحالفاتها الداخلية ومدى تأثيرها على الحياة الحزبية .

٤. الاهتمام بالميكانيزمات غير الرسمية في دائرة العلاقات داخل وبين الكيانات السياسية ، فهي ذات أهمية في التحليل الاجتماعي والسياسي وقد أصل لها " Robert Spring Borg " بمفاهيم الشلة والدفعة ، والعلاقات الشخصية والعائلية وعصبية الدم والمكان ، وتم تطويرها لمفاهيم رأس المال الإقتصادي ومدى القدرة على استخدامه في تأسيس وإدارة العمل الحزبي .

### ثالثاً : تساؤلات الدراسة

١- ما طبيعة بنى وأداء الأحزاب المصرية بعد الثورة ؟

٢- ما تأثير دوائر العلاقات غير الرسمية والثقافة السياسية التقليدية على تشكيل وأداء الأحزاب ؟

٣- ما تأثير توظيف المال السياسي في تغيير السلوك الحزبي ؟

٤ - ما تأثير التحولات الثورية على السلوك السياسي للأحزاب غداة الثورة ؟

### رابعاً : مفاهيم الدراسة

١- الأحزاب السياسية .

٢- الثقافة السياسية .

٣- المال السياسي .

٤- المؤسسية .

## خامسا : الإجراءات المنهجية للدراسة

### أ- العمل الميداني

اعتمدت الدراسة في الحصول على البيانات من مصادرها الأولية على الطرق الكيفية وأدوات المنهج السسيو- أنثروبولوجي المختلفة ، تلك التي تعتبر أكثر ملائمة لفهم آليات العمل والآداء داخل الأنساق السياسية في مجتمعاتنا التي يستخدم فيها بكثافة العلاقات غير الرسمية ورأس المال الاجتماعي في تأسيس وإدارة الأحزاب وقد استخدمت الدراسة مايلي :

#### ١- الملاحظة بالمشاركة :

والتي استهدفت معايشة مجتمع البحث في موسم العمل السياسي وهي الفترة الزمنية من يوليو - إلى ديسمبر ٢٠١٥ ، والتي شهدت إعداد قوائم المرشحين والتحالفات والدعاية الحزبية للانتخابات ، حيث عمدت كتابة تقارير منتظمة حول كيفية اختيار المرشحين والتحالفات وأسلوب العمل داخل الحزب ، وثقافة إدارة العمل الحزبي باستخدام الأساليب غير الرسمية والرأسمال الاجتماعي.

#### ٢- الجماعات البؤرية :

سواء التنظيمية أو التي تمت بطرق تلقائية أثناء الاجتماعات الدورية التي تنفذها الأحزاب والأمانة العامة طوال فترة الإنتخابات تلك التي ساعدت على تعميق فهم الباحث بكثير من خلفيات السلوك السياسي لتعامل القوى السياسية مع الأحداث في مجتمع البحث .

#### ٣- دليل مقابلة مفتوحة :

طبق على عينة بحثية عددها ثلاث وعشرين من قيادات الأحزاب مجتمع البحث والمرشحين على قوائمهم وأجريت بشكل معمق وفي جلسات متعددة ، وتضمنت تلك العينة عدد ٥ رئيس حزب ، عدد ٢ أمين عام للحزب ، عدد ٢ أمين تنظيم ، عدد ٢ أمين صندوق ، وعدد ١٢ مرشح على قوائم الحزبين .

### سادسا :نتائج الدراسة

١-لقد أظهرت الدراسة الحالية وجود توافق بين المهتمين والمنظرين بالنظام السياسي المصري حول وجود خلل في بنى ووظيفة الأحزاب السياسية دون استثناء قبل ثورة يناير ، مما أسس تحديا جوهريا لتطوير النظام الحزبي ، وكان سببا في تحول تنظيم المطالبات نحو الحركات الاجتماعية الاحتجاجية ، تلك التي أودت بالنظام وأحدثت زلزال التحولات السياسية التي شهدتها مصر . وجاء الانهيار السياسي كنتيجة لعدم اهتمام النظام ببناء مؤسسات سياسية فاعلة ، وقد جاءت تلك النتائج متوافقة مع رؤية " هنتجتون " النظرية ، حيث يذهب إلى أن الانهيار السياسي نتيجة حتمية لأي تحديث دون بناء مناسب ومتزامن للمؤسسات السياسية ، لأن التحديث يطلق العنان لقوى اجتماعية وسياسية لاتستطيع المؤسسات التقليدية حجزها أو السيطرة عليها ومن ثم لايمكن تجنب الانهيار السياسي .

٢-أثبت نتائج الدراسة الميدانية عدم قدرة الأحزاب السياسية على الاستمرار والتماسك فقد تنامي عدد الأحزاب التي تتشكل وأخرى تتحلل ، تظهرالتحالفات وسرعان ماتخفتي ، وتتجلى تلك الظاهرة حينما تتزايد درجة التسييس Politisierung لغياب المؤسسات ، وتلك النتيجة تتفق مع رؤية Bassam Tibi

حيث يرى أن عدم بناء الأحزاب بشكل مؤسسي يؤدي إلى تشتت مصدر القوة السياسية وتجعلها آلية متناقضة بما يعني سهولة الحصول عليها وفقدانها وهذا مفسر فشل غالبية الأحزاب في الحصول على مقاعد في برلمانات بعد الثورة رغم التغيير الجذري في البيئة الحاضنة للانتخابات وحرمان الحزب الوطني من الترشح .

٣- من النتائج الهامة والتي توافقت تماما مع رؤية **Peter Pawalka** بأنه بالرغم من أن مصر تتمتع بنظام مجتمعي شديد التباين وفقا لمؤشرات مقوماته في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية ومع إنه قطع مراحل متقدمة في التطور ، إلا أن تنظيم الاهتمامات والمصالح الإجتماعية مازال ضعيفا وفي أضيق الحدود وذلك نتاج لمستوى أداء الأحزاب السياسية لوظائفها.

٤- لقد أفادت الدراسة أنه بالرغم من تعدد المداخل النظرية وتواتر المفهومات التي تحاول تحليل النظام السياسي الحزبي في مصر ، إلا أن هناك ضرورة للتركيز على مفاهيم مستمدة من دوائر العلاقات غير الرسمية في الكيانات والمنظمات السياسية المصرية وتأثير توظيف المال السياسي على مجمل السلوك السياسي والثقافة السياسية ، إضافة إلى استغلال رأس المال الإجتماعي في بناء العلاقات السياسية .

٥- أظهرت الدراسة الميدانية بعضا من الدوافع وأسباب تنامي تأسيس الأحزاب السياسية بعد ثورة يناير ٢٠١١ ، حيث يمكن إرجاع تلك الطفرة إلى تخفيض القيود القانونية التي اعترضت العمل الحزبي ، إضافة إلى حدوث تحول في إدراكات المواطنين للأحزاب وقوى اجتماعية وسياسية وجماعات دينية ومصالح إقليمية ودولية ، كما لعب توظيف المال السياسي الدور الأهم في تشكيل الخريطة الحزبية في تلك الحقبة .

٦- لقد رصدت الدراسة الميدانية حالة من الاستقطاب الحاد ، صاغته تأسيس هذا الكم من الأحزاب ذات المرجعية الدينية " اسلامية ومسيحية " ، حيث أوجدت حالة من التخوف لدى الوطنيين والمهتمين بمستقبل العمل السياسي والإجتماعي ، فقد باتت الدولة والمجتمع على أبواب صراع سياسي طائفي شكلت بينته تلك الأحزاب الدينية حيث انحسرت العملية السياسية في رؤية عقائدية أهملت في سياقها التنوع الإجتماعي والشأن العام القومي ، وباتت كل الأطراف مهينة للدخول في صراع لخدمة مصالحها الخاصة .

٧- تظهر نتائج الدراسة الميدانية أنه إذا كان الفساد السياسي أفرزه انخفاض درجة الاستقلالية في الأحزاب ، حيث أوجدت التحالفات المصالحية ، والتوظيف الكثيف للمال السياسي دفاعا عن اهتمامات ومصالح قوى سياسية وشخصية وإقصاء مصالح الشأن العام ، وتلك ما عبر عنها رؤى نظرية كثيرة في أن أنماط الفساد تعتبر مؤشرات لغياب استقلالية المنظمات السياسية .

٨- تكشف نتائج المعايشة الميدانية في سياق تأسيس الأحزاب وتحالفاتها وتبنيها لوجهات نظر محددة حول الأحداث السياسية وجود دلائل مؤكدة للاستثمار في المجال السياسي ، حيث توظيف رأس المال في الحياة الحزبية لحماية المصالح ، فمعظم الأحزاب يترأسهم رجال أعمال ، والأحزاب التي حصلت على مقاعد برلمانية هي من وجدت الدعم المالي ، وبحسب قيمة الدعم كانت حجم المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب. وتتوافق تلك النتيجة مع رؤية " جيمس بولوك " بأن سلامة الحياة السياسية لن

تكون ممكنة ، طالما كان استخدام المال غير مقيد ، حيث ستنجح النظم من لايمثل الشعب حتى وإن تم اختيارها عبر صناديق الاقتراع ، وتلك الظاهرة عبر عنها " توماس فيرجسون " بأن الشركات العملاقة باتت تمثل لها عملية الانتخابات نوع من الاستثمار تسعى من ورائه لجني الربح أو حماية المصالح .

٩-ترصد الدراسة مايدعوا مجالا للشك أو التأويل أن صناعة القرار في البرلمانات المصرية باتت في خطر ، حيث هناك تأثير قوى ومؤسسات خفية خاضت المعركة الإنتخابية دون أن يكون لها أحزاب تمثلها ، لكنها دعمت مستقلين وحصلت على نتائج مؤثرة ، فيكفي أن أحد السياسيين القدامى دعم مستقلين وفاز أكثر من ٧٩ نائبا له ، نسبة تفوق أكبر الأحزاب ، وتلك النتيجة الفارقة في مناحي كثيرة من السلوك السياسي المصري ، نجد لها تفسيراً عند " موريس دوفرجه " حيث يرى ضرورة تجاوز البنى الرسمية والبحث في البنى الخفية الأعمق من حيث الدور صناع القرار في تلك الكيانات ، وتلك إشارة لقدرة رأس المال في التأثير على صناعة القرارات في القضايا السياسية الداخلية .

١٠-ترصد الدراسة الميدانية سيطرة المال السياسي على التحالفات الإنتخابية ، حيث تحكم في تحديد مسار التحالفات الإنتخابية وفكك التيار المدني ، مما أعطى الفرصة للقوى الدينية لتحوز الأغلبية وتتحكم في المؤسسة التشريعية ، في انتخابات ٢٠١٢ ، ثم منع الأحزاب المدنية من فرصة تشكيل حكومة مدنية بعد انتخابات ٢٠١٥م .

١١- كما تسببت سطوة الأغنياء في فشل التحالفات الانتخابية ، فإنها أدت إلى انفلات إعلامي ، فغالبية وسائل الإعلام الخاصة مملوكة لذوي المصالح من رجال أعمال ورؤساء أحزاب ومرشحين ، مما قوض مبدأ تكافؤ الفرص واختيار الناخب الطبيعي من بين مرشحين متساوين في عرض برامجهم .

١٢-تكشف وقائع العملية الإنتخابية حقيقة تغيير أو استقرار الثقافة السياسية التقليدية المتحكمة في دوافع السلوك التصويتي ، حيث ضرب المال السياسي تلك الأسس ، وأصبح أحد أهم تلك الدوافع وصنع تحالف مع عصبية الدم والمكان ، وصيغت تحالفات قادت العملية الإنتخابية بسطوة المال السياسي إلى إعادة صياغة الخريطة البرلمانية وإعادة توزيع مصادر القوة السياسية ، ووجد من خلالها الفاعلون الرئيسيون أنفسهم وكأنهم أمام قواعد جديدة تماما للعملية السياسية ، فدلایمكون أدوات أو مهارات التعامل معها ، فأقصت تمثيل عائلات أمضت حقبا ممتدة كفاعل برلماني ، ومهدت الطريق لآخرين لايمتلكون الخبرة وأدوات ممارسة القوة السياسية .

١٣-ثمة مؤشرات على مساهمة الإعلام الخاص في إفساد البيئة السياسية للإنتخابات البرلمانية فقد روج لأفراد وأحزاب وأقصى آخرين دون سند من الحقيقة ، وصنع سياق من الشك والريبة والاتهامات المتبادلة بين القوى السياسية والناخبين . .

١٤-من حيث ظروف وطبيعة نشأة الأحزاب السياسية بعد الثورة ، فقد أفسحت الثورة لرجال الأعمال للعب دور سياسي مباشر من خلال تأسيسهم لغالبية الأحزاب التي دخلت الإنتخابات ، إما لحماية مصالحهم السياسية والاقتصادية أو قناعة منهم في بناء الدولة المدنية .

١٥-كشفت الدراسة الميدانية عن وجود مكثف لظاهرة ، " الكفيل الضامن " ، التي زاحمت بقوة أدوات العملية الانتخابية التقليدية المستقرة في الثقافة السياسية كالمفاتيح الإنتخابية والعائلات ذات الكتل

التصويتية ، وظهرت الحاجة للكفيل لعدم خبرة رؤساء الأحزاب بالخريطة الإنتخابية التصويتية واختيار مرشحين أقوياء ، ولسهولة شراء المرشح ، إلا أنه على طريقة رأس المال يجب أن يكون سلعة مضمونة ، فبرز دور الشخص المتعهد بتصدير المرشحين وفتح دوائر العلاقات غير الرسمية مع العائلات ذات الثقل الإنتخابي ، تلك أدوات جديدة ساهم في تواجدها ورواجها دخول رأس المال في الحياة الحزبية المصرية .

١٦- تظهر النتائج إمكانية بل حقيقة تحالف المال السياسي والدين السياسي ، في انتخابات ٢٠١٢ ، ٢٠١٥ وكشفت تلك التحالفات المستور من الإدعاءات حول دخولهما من أجل تصحيح مسار الحياة السياسية و ضمان الإبقاء على أسس الدولة القومية من ناحية أخرى .

١٧- المال السياسي يدعم المصالح الإقليمية في الأحزاب الدينية والمدنية على حد سواء وتلك النتيجة التي كشفتها الدراسة لم تكن سرا حيث وجهت وجهة الأموال بدعاوي كثيرة منها دعم المؤسسات الحزبية والديمقراطية ، إلا أنها لم تكن سوى دعما للتوجهات التي تخدم مصالح تلك الدول الداعمة ، سواء للأحزاب المدنية أو الأحزاب الدينية .

١٨- ترتبياً على النتيجة السابقة وتوازيها معها تدخلت منظمات المجتمع المدني في العملية السياسية وساندت قوى سياسية ومرشحين وقوائم محددة ، نظير مساعدات مالية أو إنهاء اتفاقات دعم مادي سواء محلي أو دولي ، وفي حالات كثيرة كان التوجه الفكري دافع رئيس لهذا الدعم ، فأغدقت على الناخبين سلع عينية كسجاد وبطاطين .. وتم توجيههم لمصلحة قوى معينة .

١٩- انتقال الفساد السياسي من سياق الأفراد لسياقات مؤسسية ، حيث انتقل من شراء الأصوات والمرشحين لبيع الأحزاب السياسية حصتها في القائمة لمن يستطيع ذلك سواء من رجال الأعمال أو السياسين القدامى، فقد مارسها عدد من الأحزاب التي شاركت في تحالفات ولا تمتلك كوادراً أو قاعدة جماهيرية .

٢٠- كشفت العملية الإنتخابية في تلك الحقبة بوجود الدور البارز للبلطجية في تأمين المرشحين وإرهاب الخصوم واستخدام كافة أدوات القسر وتلك الظاهرة تتناسب وهيبة الدولة وقدرتها على مواجهة الخروج عن قواعد النظام .